جامعة: الجلفة

كلية :الحقوق والعلوم السياسية **قسم** :العلوم السياسية

المستوى :السنة الثالثة ليسانس **التخصص** :علاقات دولية

ملخص دروس مقياس:

نظريات التكامل والإندماج الدولي

أستاذ المقياس :د. بوسعيد عبد الحق

-المراجع مرفقة (*)

*-مدخل لمفهوم التكامل الدولي:

جاء مفهوم التكامل والإندماج الدولي في إطار الأفكار التي جاء بها التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية والذي إقترن بالخطط المختلفة المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة منذ أوائل القرن السادس عشر فصاعدا، وقد رفض الليبيراليون الأوائل الفكرة القائلة: أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإرادة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة، وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي، بهذا دعى المفكرين الليبيراليون الأوائل إلى الحاجة إلى هياكل مؤسساتية لضبط الخارجين عن القوانين الدولية.

وفي حوالي نهاية القرن السابع عشر دعا "وليام بن-William Penn " إلى برلمان أوروبي، وفي الجهة المقابلة فقد منحت أدبيات التكامل والإندماج الدولي دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية الليبيرالية العالمية وذلك بعدم إتخاذ الدولة كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر الوطنيين في إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع حيث يمكنه أن يعوض الدولة الوطنية، وتساؤل عن كيفية الوصول إلى تنظيم عالمي، ومن هنا يبدو التكامل كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في الساسة العالمية.

يعرف "أرنست هاس-ERNST HAAS" التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ومختلفة، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة، أما "أميتاي إتزيوني"-AMITAE TZIONI" فقد نظر إلى التكامل كشرط للتوحيد أي عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد فهو يرى أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركز لإتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتجديد الهوية السياسية للشعب.

في بداية السبعينيات بدأ بعض المهتمين بهذا الموضوع بالتركيز على الأبعاد المؤسساتية، والبنيوية في تعريفهم للتكامل ومن بينهم "جون دي فيري- JOHND VREE"، إذ يقول أنه من الممكن تعريف التكامل باعتباره عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع مجموعة قيم محددة

بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين أو الوحدات السياسية، وبذلك يمكن اعتبار التكامل على المستوى الدولي يفهم كعملية خلق مؤسسات، بين دولتين أو أكثر.

وعلى الرغم من إختلاف تعريفات التكامل إلا أن معظم الباحثين أنفقوا على الملامح العامة لهذه الظاهرة فمعظمهم إهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تحويل الولاءات من مركز إلى آخر.

<u>*-حالات التكامل</u>

- **التكامل القيمي:** ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

نموذج التماثل: تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.

النموذج السلمي: حيث ترتب في درجة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيم العليا في هذا السلم.

- **تكامل الأطراف:** ويتمثل في نموذجين:

نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث حجم المركز الدولي، التركيبة السكانية، البنى السياسية والاقتصادية.

نموذج زيادة الإعتماد المتبادل في القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

-التكامل التبادلي بين الكل والجزء: وهو نموذجين:

نموذج الولاء: يستمر ويتطور التكامل مادامت أطرافه مستمرة في دعمه.

نموذج التوزيع:حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما يسمى بالمخرجات، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان

***مقومات التكامل و أنواعه:**

1- مقومات التكامل:

- درجة من الهوية أو الولاء المشترك والمصلحة المتبادلة بين الوحدات.

- إمكانية إقامة الإتصال والتفاعل الاقتصادي والإجتماعي بين أطراف التكامل.

- التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة.

2- أنواع التكامل:

أ- **التكامل الاقتصادي:**

يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات، وإنسياب حركة عمل ورؤوس الأموال بين مختلف مناطق السوق.

وقد عرف التكامل تطبيقات وفقا للمبادئ الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكيةعلى هذا النحو:

1/ المنطقة التجارية الحرة: وتعني إزالة التعريفة الجمركية وغيرها من القيودأمام التجارة بين الدول المشتركة في هذا النظام.

2/ الإتحاد الجمركي: إضافة إلى إزالة العوائق أمام التجارة الداخلية تختار الدول الأعضاء تعريفة مماثلة في تجارتها مع الأطراف الأخرى من غير الدول المشتركة في النظام.

السوق المشتركة: وهي إتحاد جمركي يتم من خلالها تدفق حر لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بحيث يتم تحركها بين الدول المشتركة في نفس النظام دونما عوائق.

الوحدة الاقتصادية: وتشمل نفس مميزات السوق المشتركة بالإضافة إلى تماثلية وتناسقية السياسات الاقتصاديةللدول الأعضاء.

-**التكامل الاقتصادي الكامل** هو الذي يضيف إلى كل مما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية وتشمل أيضا اختبار نظام نقدي مشترك.

ب- التكامل السياسي:

يعرف "إيرنست هاس-Ernst Haas"، التكامل بأنه:العملية التي يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون في أنظمة سياسية عديدة ومختلفة، بأن يغيروا ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم

السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته القدرة على إصدار التشريعات التي تسري في تلك الأنظمة.

ويعرف التكامل السياسي من قبل "جاكوب-JACOB" و"تويم-teim" بأنه عملية تتضمن علاقة الجماعة أو شعور الهوية والإدراك، "أما جوزيف ناي- Joseph Nye" فيعرف التكامل السياسي من مجموعة من المظاهر المتضمنة في المفهوم الذي طرحته الدولة الإنتقالية (أي الإنتقال من حالات جزئية إلى حالات تكاملية) والمتمثلة في :

ضرورة وجود بناء مؤسساتي على الأقل في شكل ابتدائي.

وجود اعتماد متبادل في عملية تشكيل.

وجود حس متبادل للإنتماء والهوية الذاتية.

التكامل الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وافتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على إتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

*النظرية الفيدرالية:

بالنظر إلى الفيدرالية في أدبيات التكامل باعتبارها نتاجا نهائيا لا باعتبارها عمليات أفضت إلى الوصول إلى حالة التكامل والإندماج، وعلى هذا النحو تظهر الفيدرالية وكأنها نموذجا معدا لحالة الدولة المركبة من عدة وحدات سياسية التي كانت لها صفة الدولة المستقلة قبل الدخول في المشروع الفيدرالي.

طرح "أرنست هاس" مدخلين نظريين مختلفين يمكن أن تمييزهما عن بعضهم البعض من أجل معرفة أبعاد هذا الموضوع:

1- **مدخل مجموعة النشطاء:** وهو يهدف إلى إنجاز فيديرالية إقليمية في أوروبا الغربية وفي إفريقيا. ويقوم هذا المدخل بالتعرف على الإحتياج الشعبي الذي قد ينتج حالة فيديرالية سواء بالضرورة أو بالسعي للوصول إليها، ويفضلون تأسيس مدرك واعي للبناءات الدستورية والمؤسسات الرسمية.

2- **مدخل مجموعة المنظرين:** وهم الأكثر إهتماما بملاحظة نماذج التكامل الفيديرالي رغم أن أعضاءها هم من نشطاء كتابة الدساتير أكثر مما يفعل الوظفين الجدد إلا أن خصائص الفيديرالية التي قدموها كعملية وكنموذج مثالي للعلاقات يحمل تشابها مع مفاهيم المطالب والتوقعات والمساومة ونمو المؤسساتي .

***الفرق بين الفيدرالية والمنظمات الدولية:**

يرى "هاس" أن الإتحاد الفيديرالية والمنظمات الدولية يتألفان من وحدات سياسية وبالتالي فهما ليسا مختلفين من حيث قياس العضوية، الصورة تختلف من حيث زاوية الموضوعات التي يتناولهما هذان الشكلان التنظيميان.

إن الممارسة السائدة في المنظمات الدولية هي اعتبار أن الدولة فقط هي الموضوع الخاضع للمخاطية، أما بالنسبة للخاضعين لموضوعات النظام الفيدرالي فهم الأفراد أو الأشخاص العامة والخاصة.

***من حيث نطاق الوظيفة:**

يرى هاس أن هناك فرق كبير بين النموذجين فيما يتعلق بوظائفهما فكلاهما من الممكن أن يكون مقيدا في بعض الموضوعات مثل تنظيم قطاعات محددة كالإتصالات والإقتصاد أو الأمن مثلما هو الحال شأن الأمم المتحدة، بينما الوظيفة الفيديرالية يجب أن ترتبط بشكل صريح بالعلاقات الاجتماعية الحاسمة وقضايا الأفراد مثل الدفاع، السياسة الإقتصادية، الشؤون الخارجية، الرفاهية الإجتماعية.

***من حيث صنع القرارات:**

تصنع القرارات في المنظمات الدولية عن طريق نظام التصويت المتفق عليه في الميثاق (إجماع، أغلبية). أما التشريع الفيدرالي فإن القرارات تضع دائما على قاعدة الأغلبية البسيطة، كما أن هناك اسبعاد لما يعرف بإمتياز مع صدور القرارات.

***من حيث استقلالية صنع القرار:**

يعتبر مندبو الدول موجهين من قبل دولهم، بينما في الأنظمة الفيدرالية فإن مندوبي الولايات قد يكونوا موجهين، وقد لا يكونوا كذلك، إنهم في الواقع ممثلون للأفراد وليسوا للحكومات، ولن يكونوا موضوعا خاضعا لحكوماتهم المحلية. بدلا من ذلك، فإن التوجه الذي يبين موقف المندوب يمكن أن يقر عن طريق حزبه، أوجماعته المصلحية، أو جماعة ضغط، بل يمكن أن ينبثق من معتقد أو فلسفة شخصية.

* نظرية الإتصالات:

إرتبطت نظرية الإتصالات بشكل عام بأدبيات "كارل دوتش-Karl Deutsc "، وقد حاول كارل دوتش وزميله "سيدني بورل-Sidney Burle " من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة التكامل في دول أوروبا الغربية أن يوضحا الشروط الأكثر ضرورية من أجل إنشاء والمحافظة على التكامل السياسي.

تركز نظرية الإتصالات على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر تناسبا من غيره من المؤشرات، والتكامل بالنسبة لهذا الطرح يتطلب إجراء علاقات بين الدول (أو من خلال دولة معينة) لم تعد لتوقعات الحرب مكانا فيها بل بدلا من ذلك تمتلك الوحدات السياسية إحساسا دفينا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينها، هذا الشعور يمتلك قوة كافية تجعل من توقعات التغيير السلمي أمرا مألوفا بينها، هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بالمعنى السالف الذكر عبر قنوات الإتصال بين الشعوب والحكومات.

هناك نوعين من الجماعات الآمنة:

الجماعة الآمنة الموحدة: وهي التي تتألف من نوعين أو أكثر كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق وامتزجوا في وحدة سياسية واسعة وخضعوا لحكومة مشتركة.

وهناك **الجماعة الآمنة المتعددة:** وهي التي تجمع دولتين أو أكثر ترتبط بعلاقات قوية حيث يسود لديها الإحساس بعدم إمكانية قيام حرب بينها ويتضح ذلك في أمثلة مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا منذ القرن التاسع عشر. كذلك بين ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

*النظرية الوظيفية:

ظهرت النظرية الوظيفية في أوربا كردة فعل على الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكنظرية مفسرة للتعاون الأوربي لتجاوز الخلافات والنزاعات مستقبلا. ووفقا لـ "ديفيد ميتراني –David Mitrany" فإن التعاون والتكامل الإقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي ولكن من المجالات الأقل إثارة للجدل كالجانب الاجتماعي والاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن الانقسامات السياسية هي مصدر الصراع بين الدول، ولذلك ينبغي التركيز على الجانب التقني والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محددة وواضحة. من هنا تأتي حاجة الدول لبعضها البعض والقيام بالعمل المشترك بينهان وذلك، من خلال قيام الدول بإنشاء أجهزة تتولى وظيفة مواجهة قضايا ومشاكل معينة، وهذه الأجهزة تأخذ من الدول بعض الصلاحيات التي تتمتع بها في مثل تلك المجالات. بناء على فكرة ميتراني فإن نجاح الدول في مواجهة المشاكل في مجال معين سيؤدي إلى التأثير في فتح العمل المشترك في مجالات أخرى، فالعمل على سبيل المثال لإقامة سوق مشتركة سيولد ضغطا نحو تعاون في مجالات أخرى مثل الأسعار، الاستثمار، التأمين الرسوم الجمركية، الضرائب، والسياسات المالية. الأمر الذي يحقق ما سماه ميتراني المعادلة الإيجابية (Positive-sum game) في علاقة الدول ببعضها بعض، والتي تتطلب التعاون كبديل عن المعادلة الصفرية (Zero-sum game) عند الواقعيين التي تتطلب المنافسة

يمكن إجمال فوائد المدخل الوظيفي كما يرى متراني في ثلاثة مجلات رئيسية:

1/ أن الحياة المادية للإنسان ستتحسن، وذلك بسبب أن الحدود الإصطناعية القائمة بين الدول سوف تتداخل مع النشاط العلمي والإ قتصادي للإنسان.

2/ أن الحياة الروحية والمعنوية للأفراد ستأخذ إتجاها طبيعيا، سيكون متاحا كي تزدهر كحياة فردية وثقافية حقيقية ذلك بسبب أنها سوف تعاق أو تضلل طويلا بواسطة غطاء الدولة الخادع.

3/ أن كل من الحياة المادية والروحية سيزدهران معا عن طريق زوال الإشكالية الكبرى لإلتحامهما معا.

تمثل الوظيفة حسب هذا الإتجاه تحليلا للمشكلات الإنسانية، وتمتلك برنامجا عمليا لحلها. وقد إعتبر "ميتراني" أن هناك إمكانية لتحقيق النجاح عبر المؤسسات اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج، لكن "ميتراني" أكد أن العالم لا يستطيع أن ينطلق من نظام الدولة القومية إلى العالم الوظيفي في وقت قصير، في هذا الخصوص أشار "ميتراني" إلى إمكانية أن يستطيع الأفراد أن يدركو على مدى الوقت أن فوائد الحياة

المادية التي يتحصلون عليها من الدولة يمكن أن تحرر بشكل أفضل من ذلك عن طريق وسائل أخرى، إلا أنهم سوف لن يكونوا جاهزين لقبول إنتقال السلطة والوظائف إلى كيانات جديدة جملة واحدة، فقد تعود الأفراد أن يعتبروا الدول الأخرى كأعداء محتملين، ولعل ذلك يخلق صعوبة لديهم في تخيل أن العمل المشترك سيبدو متناغما مع الآخرين. وإزاء هذا النوع من الإشكاليات إقترح "ميتراني"أن الحدود التي تفصل ما بين الأفراد يمكن أن تفكك على نحو تدريجي، ذلك أن الهدف الواسع لفصل الحياة المادية عن الحياة الروحية أو المعنوية في المجال الدولي يمكن أن ينجز عن طريق البناء المؤسساتي التدريجي للأنشطة الدولية التي تقوم بتنفيذ المهام التعاونية والوظيفية في فترة قصيرة من الزمن.

إن هذا الطرح لا يكمن في جعل الدول تعيش في سلام على نحو منعزل من بعضها لبعض، بل في الكيفية التي تجعلها تتفاعل في الأنشطة المهمة لها جميعا، فهو يرى أن المجتمع سيتطور عن طريق الحياة في داخله وليس عن طريق تسييسه.

* الوظيفية الجديدة

قدم "إيرنست هاس-Ernst Haas"، في الخمسينيات من القرن المنصرم إسهاما علميا معدلا لنظرية "ميتراني" في الوظيفية، من خلال الدراسة التي أجراها على تفاعلات الجماعات الأوروبية للفحم والصلب (ECSL) بالنسبة لهاس فإن جوهر الوظيفية هي أن القرارات الاقتصادية المتدرجة تعلو من حيث علاقاتها بالتكامل على الإعتبارات السياسية الحاسمة، وقد اعتبر هاس أن السياسات ذات الطبيعة الجدلية الأكثر ديمومة هي التي تبدأ من المصالح المتقاسمة، في مجال الرفاهية الاقتصادية ستحدث في النهاية تأسيس سلطة فوق قومية، بصرف النظر عن رغابات الفاعلين الأفراد، فالولاء للعمل التكاملي يأتي نتيجة للنجاحات التي يمكن أن يحققها ذلك العمل، حيث إن شعوب الدول قد تغير من ولائها لصالح العمل الإقليمي المشترك إذا ما أحست بأن هناك نجاحات استطاع ذلك العمل أن يحققها ويلامس من خلالها حاجات تلك الشعوب، بمعنى أن "الوظيفة الجديدة" تتبع المصالح وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون كاستراتيجية لتحقيق السلم. يقول "هاس" إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة. في هذا الإطار توازن الدولة الخسارة الجزئية للسيادة الناتجة عن الأقلمة بنوع من المكاسب الناتجة عن هذا الفعل الجماعي. إن هذا الفعل الجماعي (التكامل الإقليمي) حسب هاس يتعزز عندما تتم هذه الأفعال الجماعية بشكل تصاعدي وتكون قائمة غالبا على نتائج ليست مبدئيا مقصودة أو منتظرة من قبل الفاعلين (الحكومات ومجموعة المصالح الهامة) هذه

النتائج غير المقصودة ولكن المقيدة تعزز التكامل الإقليمي نفسه وتقدم التنظيم لأثار (الانتشار-Spillover)الذي هو واحد من رافعات البناء الوظيفي الجديد. فحسب "هاس" فإن تزايد الاعتماد المتبادل الذي يحدث مشكلات عملية مشتركة، يؤدي إلى تزايد التعاون الدولي (الإقليمي) الذي يقود في النهاية إلى التكامل السياسي. تعتبر المنظمات الفوق وطنية أساسية في هذه العملية لأنه في إطار هذه المنظمات يتم مناقشة المسائل التقنية ومسائل السياسة الدنيا، ومع مرور الزمن ومن خلال عملية الانتشار تظهر السياسة العليا على الأجندة، و هذا تباعا يحدث تغييرا في ولاء الأفراد من الولاء للدول القومية إلى الولاء للإقليم. إن الوظيفيين الجدد مقتنعون بأن التكامل هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة الاجتماعية الممتازة، فقد أبرز كل من هاس و (لندبرغ- Lindberg) بطريقة أقل معيارية كيف يمكن تحقيق المصالح الوطنية من خلال الانتشار الوظيفي والانتشار السياسي وترقية الاهتمامات والمصالح المشتركة .إن أثار الانتشار يمكن أن تميز من منطلقي: "**الهدف** " و "**المستوى**"

1/ **الهدف:** حسب "هاس" فإن الانتشار " محصور في قرارات وأهداف مرتبطة بتحقيق أرباح إلى أقصى حد"، والذي هو مرتبط مباشرة بطبيعة مصالح الفاعلين ضمن الدولة المنضوية تحت لواء عملية التكامل الإقليمي ومرتبط كذلك بقدرة هذه الفواعل على الدفع هذه المصالح إلى الأمام .

2/ **المستوى**: يشير "الانتشار" هنا إلى " الاختراق التدرجي الضئيل من طرف المؤسسات الفوق وطنية للمراكز الدنيا من صناعة القرار على المستويات الوطنية والمحلية" والنتيجة هي أن الحصيلة الإقليمية للتكامل كما يراه الوظيفيون الجدد تزود نظام تغذية (إسترجاعية-Feedback) لمختلف مالكي الأسهم المنضويين تحت الإقليم من أجل أن ترفع إلى الدرجة القصوى من أرباحهم. إن حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في السبعينات هي المثال التقليدي في أدبيات الوظيفية الجديدة. يميل الوظيفيون الجدد إلى أن يكون لديهم توجه قصير المدى فيما يتعلق بالحد الأقصى للنتائج المتحصل عليها من قبل الفاعلين المستفيدين من التكامل الإقليمي. إن هذا التوجه مرتبط بدقة بالافتراضات التي تقول إن بعض النتائج الإقليمية يمكن أن تكون غير متوقعة (الانتشار) وأن الدول (والنخب الوطنية) هي قادرة على تفسير العمليات التي تقود إلى نتيجة إقليمية ما، هذا يعني أن الدول ليست متأكدة من إعادة هذه النتيجة الإقليمية ولا لديها الإرادة للمجازفة. فالوظيفية الجديدة حتى في معظم تراجمها المعقدة تتجنب "التوكيد المعياري" مما يجعل هذه الصيغة النظرية مرنة وقابلة للتطبيق على حالات (إمبريقية عديدة). فبعدم وضعها لفرضيات دقيقة تقدم الوظيفية الجديدة صيغة إمبريقية لحد كبير وترفض الاحتمال الذي يقول إنه يمكن تفسير التكامل الإقليمي من خلال " تعميمات شاملة".

*-مفهوم (الإنتشارية-spill-over):

يعتبر مفهوم الإنتشارية من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية، وبخاصة عند "أرنست هاس"، وهي تمتلك معنيين، معنى أساسي ويختص بجوانب التفعلات الاقتصادية التي تقوم بين وحدات اقتصادية معينة، ومعنى تابع يختص بما تحدثه هذه التفعلات الإقتصادية على الجانب السياسي.

1/ المعنى الأول: يرى هاس وقد سبقه في هذا الطرح دفيد متراني كذلك: أن التفاعل في نطاق مشروع إقتصادي أو خدمي مشترك سينتج على مدى الوقت الحاجة والضرورة إلى قيام مشروعات إقتصادية أو خدمية أخرى ترتبط إرتباطا حتميا بالمشروع الأول، فالمنطق الفني والإقتصادي يخلق ضرورة إحداث هذه الإنتشارية أو هذا التوسع، ولهذا فإن هذه الظاهرة لا تولد من خلال الأماني أوالرغبات، ولكن من خلال الحتمية، بمعنى أن المصلحة الإقتصادية والضوابط المبنية على الإحصاءات تقرر ضرورة السير في هذا الإتجاه، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن العامل الحاسم في تثبيت واستمرارية المشروع وما يقوم عليه من مشروعات أخرى هو النجاح المادي الملموس، وهو العامل الحاسم في تثبيت واستمرارية وما يقوم عليه من مشروعات أخرى.

2/ المعنى الثاني: وهو المعنى السياسي للإنتشارية، وأوضحه "روبرت ليبر-Robert Liebe" بالقول بأن النظرية الوظيفية نظرت إلى عدم التسييس والمعالجة الفنية للقضايا كأكثر الطرق لتحقيق التكامل السياسي وذلك عبر ظاهرة الولاء، هذه الظاهرة التي تبين أن العاملين في مشروع مشترك بين مجموعة من الدول سيدفعون على مدى فترة تفاعلهم في المشروع ولاءا لذلك الكيان الجماعي الجديد وتتفتت تدريجيا ولاءاتهم الوطنية ليحل محلها ولاء جديد فوق قومي، وتنبثق من هذه الولاءات تكوينات مصلحية تعمل من أجل تثبيت مصالحها ووحدتها وضمان استمراريتها.إذن هناك إمكانية هائلة لبروز مبدأ الإنتشارية على المستوى السياسي نتيجة معطيات إقتصادية معينة، لكن هذا النوع من الإنتشارية يظل حبيسا للأيديولوجيةالسياسية التي التي يحملها القادة أو صانعو القرارات وذلك بعكس الإنتشارية الإقتصادية التي تظل حبيسة المنطق أو القوانين الإقتصادية.